

روح المعاني

منه التفخيم والتهويل لقليل إذ أوحينا كما قال سبحانه فأوحى إلى عبده ما أوحى وقال تعالى : فغشاهم من اليم ما غشاهم فان تم هذا فما قيل في معناه ثانياً أولاً فتدبر .
وان في قوله تعالى ان اقدفيه في التابوت مفسرة لأن الوحي من باب القول أو مصدرية حذف عنها الباء أي بأن اقدفيه وقال ابن عطية : ان وما بعدها في تأويل مصدر بدل من ما وتقدم الكلام في وصل أن المصدرية بفعل الأمر والمراد بالقذف ههنا الوضعوما في قوله تعالى فاقدفيه في اليم فالمراد به الالتقاء والطرح ويجوز أن يكون المراد به الوضع في الموضعين و اليم البحر لا يكسر ولا يجمع جمع سلامه وفي البحر هو اسم للبحر العذب وقيل : اسم للنيل خاصة وليس بصحيح وهذا التفصيل هنا هو المراد بقوله تعالى فاذا خفت عليه فالقيه في اليم لا القذف بلا تابوت فليلقه اليم بالساحل أي بشاطئه وهو الجانب الخالي عن الماء مأخوذ من سحل الحديد أي برده وقشره وهو فاعل بمعنى مفعول لأن الماء يسحله أي يقشره أو هو للنسب أي ذو سحل يعود الأمر إلى مسحول وقيل : هو من السحيل وهو من النهيق لأنه يسمع منه صوت والمراد به هنا ما يقابل الوسط وهو ما يلي الساحل من البحر حيث يجري ماؤه إلى نهر فرعون .

وقيل : المراد بالساحل الجانب والطرف مطلقاً والمراد من الأمر الخبر واختير للمبالغة ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلا صل لكم ولأخراج ذلك مخرج الأمر حسن الجواب فيما بعد وقال غير واحد : أنه لما كان القاه البحر إياه بالساحل أمراً واجب الوقوع لتعلق الإرادة الربانية به جعل البحر كأنه ذو تمييز مطيع أمر بذلك وأخرج الجواب مخرج الأمر ففي اليم استعارة بالكناية وإثبات الأمر تخييل وقيل : أن في قوله تعالى فليلقه استعارة تصريحية تبعية والضمان كلها لموسى عليه السلام إذ هو المحدث عنه والمقذوف في البحر والملقى بالساحل وان كان هو التابوت أصالة لكن لما كان المقصود بالذات ما فيه جعل التابوت تبعاً له في ذلك وقيل : الضمير الأول لموسى عليه السلام والضمير أن الأخير للتابوت ومتى كان الضمير صالحاً لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحاً كما نص عليه النحويون وبهذا رد على أبي محمد بن حزم في دعواه عود الضمير في قوله تعالى فانه رجس على لحم لأنه المحدث عنه لأعلى خنزير فيحل شحمه وغضروفه وعظمه وجلده عنده لذلك والحق أن عدم التفكيك فيما نحن فيه أولاً وما ذكره النحويون ليس على إطلاقه كما لا يخفى يأخذه عدو لى وعدو له جواب للأمر بالالقاء وتكرير العدو للمبالغة من حيث أنه يدل على أن عداوته كثيرة لا واحدة وقيل : اب الأول للواقع والثاني للمتوقع وليس من التكرير للمبالغة في شيء

لأن ذلك فرع جواز أن يقال : عدو لى وله وهو لايجوز إلا عند القائلين بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وأجيب بأن ذلك جائز وليس فيه الجمع المذكور فان فرعون وقت الأخذ متصف بالعداوة □ تعالى وله فى الواقع أما اتصافه بعداوه □ تعالى فظاهر وأما اتصافه بعداوة موسى فمن حيث أنه يبغض كل مولود فى تلك السنة ولو قلنا بعدم الاتصاف بعداوة موسى عليه السلام إذ ذاك يجوز أن يقال ذلك أيضا ويعتبر عموم المجاز وهو الملخص عن الجمع بين الحقيقة والمجاز فيما يدعى فيه ذلك